

اليمنى فليس له اوبده في جزوه من البيت فليز منه ان
قدميه في محلها من الطاق حتى يخرج رأسه ويخرج
هو الشاذرون وبعندل قائما فمن زالت قدمه
عن محلها قبل عمد له كان قطع جزوه من البيت
وهو في هوايه فلا تحسب له فلا بد من عودة ذلك
الموضع وفي النهاية ولو منس الجدار الذي في وجهه
الباقي لم يضر لانه لا توازن به شاذرون في حاله
الشيء ويحتم بذلك كل جدار الا الشاذرون به انه
و عبارة الامداد كذا قاله شيخنا وهو هو بل انصرت
انه عام في الجهات الثلاث كما وضحت في الحاشية
وهو في الفقه وهو ظاهر في جميع جوانب البيت
الثلاثة اية عند حجر الحجر بالكرس الا عند الحجر الاسود
وقد احدث الآن عنده شاذرون وهو في تحت
تسوية الظاهر في وضع الحجر ابي بكر للوجود
الان انه على الوضع القديم فحتم مرآة تارة ولا تظن
لاحتيال زيادة او نقص فيه فحتم في كل
من فتحته في حوله ثلاثة ارباع ذراع بالحديد خارج
عن سمت ركن البيت شاذرونه وداخله في
سمت جابها الجوهل هو منه اولاً ثم رابيت الجماعة
حرف جدار الحجر عمالاً يطابق الخارج الان الا دخول
ذلك الحرف فلا يصح طواف من جعل اصبعه عليه
وامن من جدار الحجر الذي تحت ذلك الحرف انتهى

ونظله

ونظله ان الجاهل عنه ولم يتعقبه والشاذرون ما ترك
من ترك من عصب اساس البيت خارج عن عرض
الجدار من تقعا عن وجه الارض قدمه ثلث ذراع والحجر
بالكرسي حطيم المصطفى بين الركنين الشاميين الجدار
تصير بيده وبين كل من الركنين فتحه الحاشية
كوفته في المسجد والحجر فلو اتسع المسجد حتى انتهى
الى الجدار وطاف في الحاشية التي من الجاهل لم يصح ويصح
مع الجاهل وان طاف في سره فاذ او على سطح السادس
ان يطوف سبعة يقينا ولو راكباً بغير عذر او في
الوقت المنهي عن الصلاة فيه فلو ترك خطوة لم يجزه
ولم تقم عنهما كفارة في الركن او شك في العدد في
التأدية اخذ بالاكل ولو اخبر بالنقص تدب الاخذ
بتوان الخبر ان لم يتروا من الخبر والا وجب او
بالتمام لم يجز الرجوع له الا ان يبلغ الخبر من عدد التواتر
ولا يوتر الشك بعد الزايع منه فلو شك بعده في شيء
من الشروط لم يوتر وان كان وان كان قبل التخلل شيئاً
في الحاشية ومقتضى شرح الارشاد للملوكه اذ باسمية
الطرفه شوطا ووراءه ينبغي التنزه عن التلطف
بهما لا شعارهما بما لا ينبغي لان الشوط الهلاك
والدور كان من دائرة النسب السابع عدم صرف
الغير كطلب غيرهم فقط فلو شك لم يضر كما لم يضر في

داية